

تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات
Algeria's experience in the field of sustainable development between reality and challenges

د. منى دريس

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، mouna.dris@univ-tebessa.dz

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

تاريخ القبول: 2026/05/04

تاريخ الاستلام: 2025/12/09

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تقييم واقع التنمية المستدامة في الجزائر، حيث تركز على تحليل الإستراتيجيات والجهود الوطنية المعتمدة لتحقيق التكامل المطلوب بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي سياق مساعيها لمواكبة التطورات العالمية، عملت الجزائر على توفير الظروف المناسبة وتجسيد التنمية المستدامة عبر رصد وإنجاز العديد من المشاريع الضخمة. وتختتم الدراسة بعرض مفصل لأبرز العراقيل والحواجز التي واجهت التطبيق الفعال والكامل لمبادئ التنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية، حماية البيئة، التنمية المستدامة.

Abstract : This study seeks to asses the reality of sustainable development in Algeria, by analyzing the national strategies and efforts adopte to achieve the necessary integration between the economic, social and environmental development.in its pursuit to keep pace with global changes , Algeria, has worked to create favorable conditions and implement sustainable development through the allocation and execution of numerous large-scale projects. The study concludes by prresenting the key roles and obstacles that have hindered the full and effective application of sustainable development principles in Algeria.

Keywords development , protection of environment ,sustainable development.

1. مقدمة

شهد العالم بأكمله تزايداً وتفاقماً في المشاكل البيئية الكارثية بصورة يومية، وهذه المشكلات تنشأ بشكل أساسي من الاستغلال غير العقلاني وغير الرشيد للموارد الطبيعية المتاحة. ويُضاف إلى هذا السبب غياب تام للوعي والثقافة البيئية الضروريين، وهو ما يتجلى في ممارسات اللامبالاة واللامسؤولية من جانب أفراد المجتمع والمؤسسات والهيئات الفاعلة. وقد أسفرت هذه التحديات البيئية الجسيمة عن خلق حالة من الذعر والهلع العظيمين في أوساط المجتمع الدولي، الأمر الذي أكد على الحاجة الملحة والقوى للإسراع في إيجاد الطرق والحلول المناسبة لتجاوز هذه المشاكل الكبيرة التي تهدد استمرار وبقاء الحياة البشرية، والحيوانية، والنباتية على حد سواء في كوكب الأرض.

وفي هذا السياق، تبرز قمة الأرض حول البيئة والتنمية، التي انعقدت في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، كإحدى أهم المحطات والنشاطات الدولية المؤثرة، حيث تم خلالها التأكيد بشكل قاطع وعلمي على ضرورة تبني وتطبيق إستراتيجية عالمية وشاملة للتنمية المستدامة. ونتيجة لهذا الإقرار الدولي، أصبح لزاماً على الحكومات حول العالم أن تعمل بجد واجتهاد لرفع مستوى وعي واهتمام السكان بقضايا ومشاكل البيئة القائمة، وذلك لتمكينهم من اكتساب المعرفة اللازمة والأساليب الصحيحة، وكذلك لغرس الالتزام الفردي والجماعي للعمل من أجل إيجاد حلول للمشاكل البيئية الراهنة والحيلولة دون نشأة واصطدام بتحديات جديدة في المستقبل. يجب أن تتراق كل هذه الجهود مع وضع هدف أساسي وهو ضمان توافر الأرض على موارد طبيعية كافية تلبي بفعالية متطلبات واحتياجات الأجيال القادمة.

ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة بفعالية ونجاح، فإن ذلك يتطلب وضع وتنفيذ مجموعة من الإستراتيجيات المتكاملة التي تعمل في الوقت نفسه على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وتستهدف هذه الإستراتيجيات على وجه الخصوص تحقيق السلم والأمن على الصعيد العالمي، والتقليل من حدة ظاهرتي الفقر والبطالة، والعمل على إرساء التوازن الضروري بين الموارد المتاحة وحجم معدلات النمو السكاني المتزايدة. كما تشمل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة تطوير وتحديث مناهج وأساليب التعليم، وكل ما يتوافق ويتواءم مع الاحتياجات والمعايير الأساسية اللازمة لضمان نجاح التنمية المستدامة

1.1 مشكلة الدراسة:

بناءً على ما تقدم؛ حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال عرض استراتيجيات تطبيق التنمية المستدامة، ومختلف الإصلاحات في كافة المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية... وهذا من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر؟ وما هي التحديات التي واجهتها لتنفيذ برامج التنمية المستدامة؟

ومن أجل الإلمام بهذه الإشكالية، إرتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
 - ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر؟
 - ما هي آفاق التنمية المستدامة في الجزائر؟
 - ما هي أبرز التحديات التي تواجه الجزائر لتطبيق التنمية المستدامة؟
 - ما هي آفاق التنمية المستدامة في الجزائر؟
- 2.1 أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة.
- معرفة مدى تحقيق الجزائر لأهداف التنمية المستدامة.
- معرفة التحديات التي تواجه الجزائر لتطبيق التنمية المستدامة.
- التعرف على آفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

3.1 منهجية الدراسة: تم الاعتماد في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لضرورة نقل المعلومات الخاصة بالجانب النظري ثم تحليلها.

2. مفهوم التنمية المستدامة

1.2 تعريف التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة للمرة الأولى في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، حيث عرف بأنه التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتها. ويؤكد هذا المفهوم، كما وصفه ويليم رولكر هاوس W. Ruckelshaus، على

ضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، حيث ينظر إلى التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة كعمليتين متكاملتين وليستا متناقضتين. (الجوارنة 2014، 73)

وبشكل أبسط، يعرفها قاموس ويبستر webster بأنها الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية دون استنزافها أو تدميرها. في جوهرها، تتجاوز التنمية المستدامة التعريف لتصبح منهجا تخطيطيا وفلسفيا جوهريا، يضم مبادئ إرشادية لتوجيه التنمية الاقتصادية والإدارة البيئية على حد سواء. (زنط 2007، 25)

كما تعد التنمية المستدامة منهجا تخطيطيا ومفهوما فلسفيا، مهما يتكون من مجموعة من المبادئ التي يسترشد بها في توجيه التنمية الاقتصادية والإدارة البيئية" (الشيخ 2007، 51) كما تعني "تلبية حاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها، من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي، والانسجام الاجتماعي" (الهيبي 2007، 15)

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن التنمية المستدامة هي الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، لتلبية الحاجات الحالية من هذه الموارد، دون القضاء على حق الأجيال المقبلة في الاستفادة من الموارد الطبيعية من جهة، والحفاظ على البيئة ومواردها من جهة أخرى.

إن انعقاد المؤتمر الثالث لقمة الأرض حول التنمية المستدامة عام 1997، بحضور ممثلين عن 93 دولة في ريو دي جانيرو، والمؤتمر الرابع سنة 2002 في جوهانسبرغ، بحضور ممثلين عن 189 دولة، مع مشاركات واسعة النطاق لجميع فئات المجتمع، للتركيز على اهتمام العالم وتوجيه الأعمال الدولية صوب مواجهة التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة (حوامدة 2014، 229)، حيث أكد تقرير مؤتمر جوهانسبرغ على ضرورة الالتزام الشامل بالتنمية المستدامة، بهدف بناء مجتمع عالمي يضمن الكرامة الإنسانية، ويدمج التنمية الاقتصادية والبشرية والبيئية للقضاء على الفقر وتحقيق العدالة بين الأجيال في توزيع الموارد. وقد شملت الالتزامات محاور عملية واسعة، منها: استخدام التقنيات الحديثة لمكافحة التصحر وحماية النظم الإيكولوجية والمياه، وتحسين الأوضاع الاجتماعية عبر توفير الرعاية الصحية ومراعاة التقاليد. كما شدد المؤتمر على ضرورة إصلاح الحوكمة والتمويل من خلال مكافحة الفساد، وتوفير أطر مؤسسية

للحكم الرشيد، وحشد الموارد المالية بكفاءة، إلى جانب الاستثمار في التعليم ورفع الوعي العام. وختاماً، أبرز التقرير أهمية التضامن العالمي والإسراع في تنفيذ بروتوكول كيوتو، مشيراً إلى أن أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية تهدد الحياة، مما يجعل من جدول أعمال القرن 21 الإطار المحوري لدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لضمان استدامة الكوكب ورفاء البشرية. (محارب 2006، 55)

2.2. خصائص التنمية المستدامة

لقد حدد مؤتمر ريو دي جانيرو خصائص التنمية المستدامة كالآتي:

- البعد زمني طويل: يجب أن تكون التنمية طويلة المدى بطبيعتها.
- العدالة بين الأجيال: تضمن حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد الطبيعية.
- التنمية البشرية: تعمل على تحسين نوعية الحياة عبر تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد (الغذاء، السكن، الصحة، التعليم)
- التكامل البيئي والاقتصادي: هي تنمية متكاملة تتسق بين سياسات استغلال الموارد، الاستثمار، والتكنولوجيا، لضمان الانسجام مع المنظومة البيئية والحفاظ عليها. (الشافعي 2012، 36)

3.2. أهداف التنمية المستدامة

تتمثل أبرزها فيما يلي: (تي 07-08 أبريل 2008، 20)

- هدف اقتصادي: تحسين الظروف الاقتصادية وتحقيق الرفاهية المتزايدة للأفراد عن طريق الاستخدام العقلاني والفعال للموارد.
- هدف سياسي: بناء استقرار شامل للأنظمة لضمان ثبات السياسات والمخططات الاقتصادية، مع التركيز على مبادئ الحوكمة الرشيدة.

- هدف اجتماعي: تحقيق المساواة والتوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع، مع احترام حق الأجيال القادمة في الموارد.
- هدف بيئي: المحافظة على البيئة من خلال الاستغلال العقلاني للموارد وعدم التلويث، ودمج الاعتبارات البيئية في كافة النشاطات الاقتصادية.

4.2. أساليب تحقيق التنمية المستدامة

يوجد العديد من الأساليب لتجسيد التنمية المستدامة، وهي كالآتي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية: من خلال تحقيق المساواة التامة بين الأجيال الحالية والقادمة، وهو ما يضمن للأجيال المستقبلية حقها الأصل في الانتفاع بموارد الأرض الطبيعية.
- ضمان التوزيع العادل للتكاليف والعوائد المترتبة على العملية التنموية بين مختلف شرائح وطبقات المجتمع.
- ضبط أنماط الاستهلاك: الالتزام بتبني أنماط استهلاكية تعكس بدقة مستويات الإنتاج والإنتاجية الحقيقية للمجتمع مع مراعاة الواقع الاقتصادي القائم للمجتمع وقدرة البيئة على الاستيعاب والمحددات البشرية عند تصميم وتحديد هذه الأنماط.
- التنظيم التشريعي والقانوني: الاعتماد على صياغة وتنفيذ مجموعة من التشريعات والقوانين الصارمة التي تعمل كأداة أساسية وفعالة لحماية البيئة ومواردها من التدهور والاستغلال المفرط.
- التوازن الاقتصادي والسكاني: السعي المستمر لتحقيق التوافق والانسجام الضروريين بين معدلات النمو الاقتصادي للبلاد ومعدلات النمو السكاني.
- تقييم الآثار البيئية للمشروعات: استخدام تقنيات متقدمة لتقييم جميع الآثار البيئية المتوقعة للمشروعات قبل المباشرة في تنفيذها، بهدف تخفيف هذه الآثار قدر الإمكان.

- الامتناع عن تنفيذ أي مشروع تتجاوز آثاره البيئية السلبية الحدود المسموح بها والمعايير والمرجعيات البيئية المقررة والمعتمدة مسبقاً.
- تنسيق السياسات المالية:تنسيق السياسات المالية الحكومية بحيث توجه لخدمة هدف ترشيد استخدام الموارد الطبيعية.
- الاستخدام الفعال لأدوات التوجيه المالي المتاحة، مثل فرض الضرائب والغرامات على الأنشطة الملوثة وتقديم الحوافز والإعانات للممارسات الصديقة للبيئة.
- سياسة العلم والتكنولوجيا:الاستثمار في العلم والمعرفة لابتكار تكنولوجيا جديدة لا تهدف فقط لزيادة فرص استغلال الموارد الطبيعية، بل تعمل بشكل أساسي على تخفيف الضغط على استهلاكها.
- تقليل كميات الطاقة المستهلكة في عمليات الإنتاج، من خلال تطوير وتفعيل آليات الاستثمار في الطاقات البديلة واستخدامها في العمليات الإنتاجية كبديل للطاقات غير المتجددة.
- إيلاء اهتمام خاص لتقييم ومراعاة الآثار المحتملة وطويلة المدى لاستخدام التكنولوجيا الجديدة، حيث قد لا تظهر آثارها المدمرة إلا في الأمد البعيد.
- سياسة استخدام الموارد والطاقة: معالجة المشاكل المتعلقة بنضوب الموارد الطبيعية وظاهرة الإجهاد البيئي وما يترتب عليهما من آثار سلبية.
- إعطاء قيمة اقتصادية حقيقية للموارد البيئية المجانية التي لا تُسعر عادةً، مثل التربة والمياه والهواء.
- اتباع استراتيجيات سليمة لاستخدام الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة الناضبة، ويتم ذلك من خلال:استهلاك هذه الموارد بمعدل مدروس يضمن عدم استنفادها بشكل كامل، بما يحفظ فرص استخدامها للأجيال القادمة.والعمل بجدية على إيجاد بدائل مستدامة لها، مع ضبط ومراقبة دقيقة لمعدلات استهلاكها.(الجليل بلا تاريخ، 246)

5.2. مؤشرات التنمية المستدامة

- هناك العديد من المؤشرات للتنمية المستدامة، فتشمل مؤشرات اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية، ومؤشرات خاصة بإدارة الموارد البيئية... ويمكن عرض بعض هذه المؤشرات كما يلي:
- المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية
 - النمو السكاني المتوازن: التحكم في النمو السكاني (القضاء على الانفجار السكاني غير المتوافق مع القدرات البيئية) عبر دعم برامج تنظيم الأسرة لتحقيق التوازن مع معدلات التنمية.
 - مكافحة الفقر: التخفيف الفعال من حدة الفقر.
 - تمكين المرأة: دعم دور المرأة ومشاركتها في عملية التنمية المستدامة.
 - الأمن الغذائي والصحة: تحقيق الأمن الغذائي (بما في ذلك التنمية الغذائية المحلية وتوفير مخزون استراتيجي)
 - المؤشرات البيئية وإدارة الموارد
 - إدارة الموارد الطبيعية والحد من استنزافها: الحد من الاستغلال غير العقلاني للموارد لضمان حق الأجيال المقبلة.
 - مكافحة التصحر: من خلال المسح الشامل للمناطق المتصحرة، وضبط قطع الأشجار، وتنظيم الاستخدام الرعوي والزراعي، ووقف زحف الرمال.
 - حماية التنوع الأحيائي: الحفاظ على الثروة الغابية (بالقضاء على القطع الجائر وإنشاء المحميات والثروة السمكية).
 - المحميات الطبيعية: ضمان الاستدامة من خلال المراقبة البيئية المستمرة للحياة الفطرية وإجراء البحوث.

- مصادر الطاقة: بترشيد استخدام الطاقة غير المتجددة واستبدالها بمصادر الطاقة البديلة وزيادة الوعي العالمي بأهمية الطاقة.

- إدارة النفايات وإعادة التدوير: بتقليل حجم النفايات قدر الإمكان، باستخدام أساليب مثل الردم الصحي، الحرق، التدوير، فرض الضرائب، والتشجيع على المنتجات الصديقة للبيئة

- المؤشرات الاقتصادية والتنموية

- الإزدهار السياحي: تنمية قطاع السياحة كأحد مصادر الثروة الهامة.

- العمارة المستدامة: الدعوة إلى تبني العمارة الخضراء كدليل على الالتزام البيئي في قطاع التشييد.

(قاسم 2010، 150)

3. واقع التنمية المستدامة في الجزائر

قامت الجزائر، شأنها شأن العديد من الدول، بتنفيذ مجموعة من المشاريع الطموحة والمتابعة بهدف تجسيد التنمية المستدامة عبر أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وقد تبلورت هذه الجهود ضمن ثلاثة برامج متتالية:

1.3. برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004

تركز هذا البرنامج على دعم المؤسسات الإنتاجية والأنشطة الزراعية، بالإضافة إلى رفع المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية. وشملت المبادرات القطاعية الآتية:

- قطاع الفلاحة (بميزانية تفوق 65 مليار دينار): تمحورت الجهود حول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تكثيف الإنتاج (خاصة المواد واسعة الاستهلاك)، وترقية الصادرات الزراعية. كما تضمنت إعادة هيكلة أنظمة الإنتاج لمواجهة الجفاف والتصحر، وحماية الأحواض والمصببات، وتوسيع فرص العمل في المناطق الريفية، وحماية النظام البيئي الرعوي، ومكافحة الفقر والتهemis، ومعالجة ديون الفلاحين.

- الصيد والموارد المائية (بقيمة تقارب 10 مليار دينار): رغم طول الشريط الساحلي (1200 كلم)، خصص المبلغ لإنشاء مؤسسة للقرض المتخصص في الصيد وتربية المائيات، ودعم المتعاملين بتحفييزات جبائية وجمركية (مضمنة في قانون المالية 2001)، ومعالجة ديون المهنيين المتعاقدين.

- التنمية المحلية (بقيمة 115 مليار دينار): هدف هذا البرنامج إلى تحسين الإطار المعيشي والاستجابة لحاجيات المواطنين، وشمل إنجاز مشاريع البنى التحتية للطرق والمياه والاتصالات على صعيد المجموعات الإقليمية.

- التشغيل والحماية الاجتماعية (بقيمة 16 مليار دينار): سمح بتوفير 700,000 منصب شغل دائم، وتخصيص أكثر من 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات المحرومة، إلى جانب إصدار تشريعات جديدة لتنظيم سوق العمل.

- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي (بأكثر من 210 مليار دينار): وجه هذا الغلاف المالي للتهيئة العمرانية، إحياء الفضاءات الريفية، وتحسين معيشة سكان المناطق الحضرية المعزولة والفقيرة، وتوزع على مشاريع البنى التحتية للموارد المائية، السكك الحديدية، والأشغال العمومية، وحماية الفضاءات الساحلية ومناطق الهضاب العليا.

- تنمية الموارد البشرية (بقيمة 90 مليار دينار): خصص هذا المبلغ لقطاعات التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة، الرياضة، والثقافة. (عزي 2018، 11)

2.3. البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي في الفترة 2005-2009

استمر تركيز الحكومة على إعادة بناء الاقتصاد والانفتاح على الاقتصاد العالمي، من خلال:

- تحسين إطار الاستثمار: مراجعة قانون الاستثمار، تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان المساعدة، وتطبيق نظام "الشباك الوحيد" للمستثمر لمكافحة البيروقراطية، استعداداً للشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

- تسوية العقار: استكمال عملية مسح الأراضي ومخططات التهيئة العمرانية لزيادة العرض الاستثماري من الأراضي، ووضع تشريعات لنظام الامتياز في العقار الفلاحي.
- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي وعصرنة المنظومة المالية: سن القوانين اللازمة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي، وعصرنة النظام المصرفي (تحسين إدارة البنوك وشركات التأمين، استكمال تحديث أنظمة الدفع)، وتعزيز سوق رؤوس الأموال والبورصة.
- تشمين الثروات الوطنية: استكمال الترتيبات التشريعية لجذب الاستثمار الخاص والاحتياطي الأجنبي، وإبرام عقود شراكة في المحروقات والطاقة والمناجم، وتطوير أنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.
- النهوض بقطاع السياحة والصيد البحري: تضمنت التدابير تحسين جودة الخدمات الفندقية، تشجيع الاستثمار الفندقية لتأهيل القدرات والمواقع السياحية (الشواطئ، الصحراء، السياحة الحموية)، ترقية وكالات الأسفار، ودعم تكوين الشباب في مهن الصيد البحري.
- دفع تحدي الموارد المائية: وضع برامج للنهوض بهذا القطاع شملت حشد الموارد المائية (بناء السدود وحفر الآبار)، وإنجاز أكثر من 33 محطة لتصفية المياه المسترجعة لأغراض الري، وبناء محطات كبرى لتحلية المياه، مع تسيير عقلاني ومراقبة للكوارث المرتبطة بالمياه.
- تهيئة الإقليم والحفاظ على البيئة: تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى (كالطريق السيار شرق-غرب بطول 1200 كلم) لتحسين الظروف المعيشية والنشاط الاقتصادي، والحرص على احترام النصوص التشريعية والتنظيمية في تسيير النفايات الصناعية وترسيخ قاعدة "من يلوث يدفع".
- برنامج مليون سكن: برمجة بناء مليون سكن (2005-2009) عبر صيغ مختلفة (الريفي، البيع بالإيجار لمتوسطي الدخل، الاجتماعي للمحرومين)

3.3. البرنامج الخماسي 2010-2014

هدف هذا البرنامج إلى تحقيق قفزة نوعية على جميع الأصعدة، من خلال توظيف المنشآت القاعدية المنجزة سابقاً لـ"خلق الثروة"، وشمل:

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية: تخصيص مبلغ ضخم قدره 9700 مليار دينار (130 مليار دولار) لإتمام مشاريع السكة الحديدية، الطرق، والمياه التي بدأت في البرنامج السابق.

- إطلاق المشاريع الجديدة: تخصيص 11500 مليار دينار (156 مليار دولار) لتحسين أداء وتنافسية الاقتصاد، رفع المستوى المعيشي (زيادة أجور الموظفين)، ومواجهة الجبهة الاجتماعية بزيادة عدد المتدربين في قطاعي التربية والتعليم العالي. (صاطوري 2016، 303)

4.3. التنمية المستدامة وتغير المناخ - تحدي مزدوج ومتربط-

تشير التقارير إلى أن احترار الأرض في الثلاثين عاما الأخيرة كان الأكبر خلال 1400 عاما، كما أن عام 2014 كان الأكثر احترارا في التاريخ، وإذا استمر سيناريو انبعاثات الغازات الدفيئة GHG5 بمعدلاتها الحالية دون تدخل جدي فسوف تشهد صعودا عام 2020، وصعودا أكثر عام 2030 مقارنة بالمعدلات الراهنة، مع العلم أن الدول الفقيرة ذات النصيب الأقل في هذا النوع من الانبعاثات هي الدول الأكثر انكشافا وتضررا من تداعيات تغير المناخ، ليظل كابوس الإحترار بتداعياته الكارثية جاثما على مستقبل البشرية في العقود القادمة، ويحذر من أن عدم تعديل سلوكياتنا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية خلال الخمسين سنة القادمة سوف يترتب عليها تداعيات مدمرة على العديد من البشر في أنحاء عديدة من العالم، بما في ذلك انقراض ستة من الأنواع النباتية والحيوانية من على ظهر الأرض، وقد نشير في هذا الخصوص إلى تبني العديد من دول العالم (65 دولة عام 2014) لسياسات اقتصادية خضراء، كما أن 48 دولة أخرى في سبيلها لتبني هذا النوع من السياسات الخضراء، وم هنا جاء تأكيد التقرير على ضرورة تضمين وتكامل سياسات التعامل مع تغير المناخ في إطار الإستراتيجيات الكلية للتنمية المستدامة عالميا وإقليميا، وعلى مستوى كل دولة (خشبة 2016، 149)

5.3. سياسة التنوع الاقتصادي استجابة لعواقب كوفيد19

تم وضع استراتيجية الأمن الغذائي، ووضع خريطة للبرامج والإستراتيجيات الأمن الغذائي من خلال:

- تثمين المنتجات الغابية غير الخشبية: تم صياغة مقترحات لتكييف الإطار القانوني بمساهمة منظمة الأغذية والزراعة في بناء القدرات الريادية للجهات الفاعلة، وإعداد قائمة جرد لزراعة التين الشوكي (بما في ذلك الأصناف المستتية).

- المجتمعات الساحلية والموارد المائية: تم تحديد 8 مشاريع لتنمية الاقتصاد الأزرق، وصياغتها من قبل منظمة الأغذية والزراعة كجزء من مبادرة الأمل الأزرق، يتبع مشروع تكرار الصناعات الإبداعية والثقافية ICC مشروع إنشاء مجتمعات تجريبية تم تنفيذه من 2014 إلى 2017 في الأواني النحاسية في قسنطينة، والمجوهرات التقليدية في باتنة.

أجرت مؤسسة اليونيدو دراسة معمقة لتحليل سلاسل القيمة من أجل التحقق من جدوى إنشاء مجتمعات ضمن سلاسل القيمة هذه كأداة للتنمية المحلية المستدامة، وتطوير الابتكار وخلق فرص العمل، وذلك قصد تكرار مشروع الصناعات الإبداعية والثقافية في سلاسل قيمة أخرى.

6.3. تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة

وفي إطار مشروع "تعزيز تمكين المرأة من أجل تنمية صناعية شاملة ومستدامة في الجزائر"، المرحلة الثانية (Pweii) أجرت اليونيدو دراسة لاختيار سلاسل القيمة المراعية للنوع الاجتماعي، ووضعت خطة عمل قطرية لبرنامج تعزيز المرأة 2 على أساس سلسلتي قيمة (جبن المزرعة وإكليل الجبل) تم اختيارهما من قبل الشركاء المؤسسين (MEER, MSFCF, MIM, MADRP) (هدفها تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر).

7.3. السياحة المستدامة

وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالشراكة مع منظمة السياحة العالمية إستراتيجية تسويق وترويج للوجهة السياحية للجزائر، تدعم هذه الوثيقة النشاط السياحي المستدام، والمراعي للبيئة وتثمين التراث الثقافي، وفي إطار مشروع تم تنفيذه في المنطقة الرطبة قرباز صنهاجة في سكيكدة، تم تطوير وتنفيذ مسلك للسياحة البيئية يركز على تعزيز المعرفة المحلية التقليدية، ودمج سكان المنطقة والجمعيات المحلية (المتحدة 2020، 22)

8.3. المخطط التوجيهي (للهيئة السياحية SDAT 2025)

في إطار مساعيها لتطوير قطاع السياحة، تبنت الدولة الجزائرية إستراتيجية وطنية عبر إطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) في عام 2007، والذي جرى تمديد العمل به لاحقاً ليغطي آفاق عام 2030. هذا المخطط الاستراتيجي، الذي أعدته وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة بالتعاون مع لجنة خبراء فرنسية، يُعد جزءاً مكملًا للمخطط الوطني العام لتهيئة الإقليم في آفاق 2030. ويهدف المخطط التوجيهي إلى تحقيق التنمية والرقي الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الوطني خلال العشرة القادمة، حيث يحدد رؤية واضحة للتنمية السياحية الوطنية على المدى القصير (2009)، وال المدى المتوسط (2015)، وال المدى الطويل (2025)، كما يوضح بوضوح الآليات والأدوات وشروط التنفيذ الضرورية لبلوغ هذه الأهداف. والأكثر أهمية، يركز المخطط على الكيفية التي ستضمن بها الدولة تحقيق التوازن الثلاثي الذي يمثل جوهر التنمية المستدامة، وهو الجمع بين العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية وضرورة حماية البيئة. (رحمون 2023، 661)

ويسعى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لتحقيق الأهداف الخمسة التالية:

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد كبدل لقطاع المحروقات.
- ضمان إشراك القطاعات الأخرى كقطاع الأشغال العمومية، وقطاع الفلاحة وقطاع الثقافة.
- توفيق بين الترقية السياحية والبيئة.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني.
- تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة.
- ✓ مخططات تهيئة منطقة الساحل: يعرف الساحل الجزائري في أرقام كالتالي:

إجمالي المساحة الساحلية 32000 كلم مربع موزعة على:

• 139 بلدية ساحلية شاطئية.

• 25 بلدية غير شاطئية.

كما تقسم المساحة الساحلية كالتالي:

• 1622.48 كلم طول الخط الساحلي.

• 4000 كلم2 المساحة القارية.

• 2800 كلم2 المساحة البحرية. (بوراس 2025، 89)

9.3. النموذج الجديد للنمو الاقتصادي ورؤية آفاق 2030

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، وصادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 بعد مراجعته، كوثيقة مرجعية واستراتيجية متكاملة تقوم على ركيزتين أساسيتين؛ حيث تستند الركيزة الأولى على نهج متجدد لإصلاح السياسة المالية وضبط الميزانية خلال مسار زمني يمتد من 2016 إلى 2019، وقد سطر هذا القسم ثلاثة أهداف محورية لعام 2019 تتمثل في تحقيق تحسن ملموس في الإيرادات الضريبية العادية لتمكينها من تغطية معظم نفقات التشغيل والتسيير الحكومي، والعمل بالتوازي مع ذلك على خفض عجز الخزينة العامة بشكل كبير، بالإضافة إلى تعبئة الموارد المالية الإضافية الضرورية من خلال السوق المالية الداخلية. أما الركيزة الثانية للنموذج فتركز على منظور بعيد المدى يستهدف تنويع وتحول هيكل الاقتصاد الوطني بحلول عام 2030، حيث وضعت الوثيقة حزمة من الأهداف الطموحة والقابلة للتحقيق خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2030، يشمل أولها الحفاظ على مسار مستدام لنمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بمعدل ثابت يبلغ 6.5% سنويا، ويليهِ العمل على رفع دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام بشكل معتبر ليتضاعف بمقدار 2.3 مرة، علاوة على مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة لتصل إلى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2030 مقارنة بنسبة 5.3% المسجلة في عام 2015. كما يرمي هذا المنظور الاستراتيجي إلى تحديث وعصرنة القطاع الزراعي بغية بلوغ هدف الأمن الغذائي الوطني وتطوير القدرات التصديرية، جنبا إلى جنب مع تجسيد تحول فعلي في الطاقة يستهدف خصوصا كبح وخفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي ليتراجع من 6% سنويا في عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030، مما يصب في النهاية نحو تحقيق تنويع شامل للصادرات الوطنية بدعم مباشر وتلقائي من الوتيرة المنتظمة والمستمرة لنمو الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6.5% (زقير 2018، 120)

ولتحقيق الأهداف السابقة تم تبني خيار رؤية طويلة المدى، من أجل أن تصبح الجزائر قوة ناشئة بعد التحول الهيكلي على مدى العقد المقبل. لهذا، يتم الاحتفاظ بثلاث مراحل للنمو:

- **مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019:** استهدفت هذه المرحلة رفع مؤشرات أداء كافة القطاعات، وقد وضعت الحكومة لتسييرها سيناريوهين ماليين أخذا بعين الاعتبار تقلبات أسعار النفط، مع تثبيت سعر الصرف عند معدل 108 دينار للدولار الواحد، وضبط التضخم في حدود 4 % السيناريو الأول (الحد الأدنى دون تصحيح موازناتي): بنى توقعاته على بلوغ سعر برميل النفط 50 دولارا بحلول عام 2019، مع الاستمرار في نفس مستويات الإنفاق العام الموجه للتجهيز.

وحذر هذا السيناريو من تدهور واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، مما يهدد بمضاعفة عجز الخزينة والمديونية الداخلية، وتعميق عجز ميزان المدفوعات، السيناريو الثاني (التصحيحي والمستقر) توقع ناتجا سلبيا لعائدات الخزينة بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بقيمة 2.2+ مليار دولار. ويتميز هذا السيناريو باستبعاد مخاطر المديونية (الداخلية والخارجية) مع تعزيز احتياطي الصرف الأجنبي ليغطي 27 شهرا من الاستيراد.

- **مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025** : تركز هذه المرحلة على تثمين القدرات الوطنية لترقية الاقتصاد ومعالجة الاختلالات السابقة، وتتميز بالملامح التالية:

- دعم المنتج المحلي : إلزامية استفادة منتجات المؤسسات الوطنية (العمومية، الخاصة، والمختلطة) من الأولوية في السوق المحلية.
- إستراتيجية الصادرات آفاق 2023 : إطلاق خطة وطنية تهدف لاستعادة توازن ميزان المدفوعات عبر خفض الواردات وترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال:
- تحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تعزيز التنافسية الدولية للمنتجات والسلع الجزائرية.
- تطوير كفاءة التسيير والحوكمة لدى الشركات والمؤسسات المصدرة.
- **مرحلة الاستقرار أو مرحلة الدمج والالتقاء من 2026 إلى 2030**: والتي يصل فيها الاقتصاد الوطني إلى مرحلة النضج واستفاد القدرات الاستدراكية؛ حيث تلنقي فيها مختلف المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية عند نقطة التوازن المستدام، مما يضمن تحقيق الاستقرار المالي والهيكلية الشامل للبلاد.
- ✓ **أهداف التحول الهيكلي في برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030) :**

تعتمد الجزائر على "برنامج النمو الاقتصادي" كخارطة طريق استراتيجية لتحقيق نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بمعدل 6.5% سنويا خلال العقد (2020-

(2030)، ويسعى هذا التوجه إلى بناء اقتصاد متنوع يرتكز على رفع الإنتاجية، وإحلال الواردات بالمنتج المحلي، ودعم التصدير.

وقد تلخصت أبرز مستهدفات التحول الهيكلي للاقتصاد في المحاور التالية:

- الارتقاء بالمستوى المعيشي ودخل الفرد: العمل على إحداث قفزة نوعية في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية عبر مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.3 مرة خلال 15 عاما، ليرتفع من 3,890 دولارا في عام 2015 إلى 8,720 دولارا بحلول عام 2030.

- النهوض بالصناعة التحويلية: مضاعفة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني لتصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، قفزا من نسبة 5.3% المسجلة في عام 2015.

- تحديث وعصرنة القطاع الزراعي: تطوير البنية التحتية والتقنية للفلاحة الوطنية، بما يضمن تحقيق السيادة والأمن الغذائي من جهة، واستغلال القدرات الفلاحية غير المستغلة لتنويع سلة الصادرات من جهة أخرى.

- تجسيد التحول الطاقوي وعقلنة الاستهلاك: خفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف (من 6% سنوياً في 2015 إلى 3% سنوياً بحلول 2030). ويتحقق ذلك عبر:

- تطبيق سياسات النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة.

- إعادة هيكلة نمط الاستهلاك المحلي من خلال تبني سياسة السعر العادل والواقعي للطاقة.

- حصر استخراج الثروات الباطنية في حدود الاحتياجات الفعلية للتنمية المستدامة، حماية لحقوق الأجيال القادمة.

- تنوع الصادرات لضمان الاستدامة المالية :تعويض التراجع المتوقع في عوائد المحروقات من خلال خلق مصادر تمويل بديلة تدعم نمو الاقتصاد الوطني وتكبح التبعية للقطاع الريعي(داودية 2022، 36)

ولتجسيد هذا النموذج الاقتصادي على أرض الواقع، جاءت الوثيقة بحزمة من التوصيات المحورية التي تمحورت حول ست نقاط استراتيجية؛ تهدف أولاها إلى تحفيز إنشاء المؤسسات في الجزائر عبر مراجعة القانون الأساسي وتطوير تشكيلة لجنة ممارسة الأعمال بإشراك الباحثين والخبراء. وتتعلق النقطة الثانية بتمويل الاستثمار من خلال إرساء نظام تمويلي فعلي مخصص للتجهيز العمومي، مع مواصلة إصلاح المنظومة البنكية وتطوير سوق رأس المال. كما ركزت الاستراتيجية في جانبها الثالث على مراجعة السياسة الصناعية لتسريع نمو هذا القطاع الحيوي، تزامنا مع النقطة الرابعة التي دعت إلى إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه جهويا عبر مراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد مخطط جديد لتوزيع المناطق الصناعية. وفي السياق ذاته، تمثلت النقطة الخامسة في ضمان الأمن الطاقوي وتنوع مصادره من خلال إطلاق برنامج وطني للنجاعة الطاقوية مدعوم بشق صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة، لتأتي النقطة السادسة والأخيرة لترسيخ الحوكمة عبر وضع نظام متطور للمعلومة الإحصائية وإضفاء النجاعة على الإدارة الاقتصادية، ليبقى المحك الرئيسي لنجاح هذا البرنامج مرتبطا بمدى فاعلية وجدية تطبيقه على أرض الميدان(منصوري 2020، 170)

10.3. الإستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035

في سياق تعزيز التزامها بالتنمية المستدامة، تبنت الجزائر الإستراتيجية الوطنية للبيئة، التي تمتد للفترة الطويلة من 2017 وحتى 2035، وتأتي هذه الإستراتيجية ضمن إطار المخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة. إن الهدف الأسمى من هذه المبادرة هو التخفيف من الآثار السلبية على البيئة ورسم مسار مستقبلي واضح (خارطة طريق) يوجه البلاد نحو التنمية المستدامة. وتكتسب الإستراتيجية أهمية خاصة كونها تتعهد بتجسيد 14 هدفاً من أصل الأهداف العالمية السبعة عشر للتنمية المستدامة، والتي كانت الجزائر قد التزمت بها رسمياً إثر مشاركتها في مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في عام 2015. فضلاً عن ذلك، تعمل هذه الإستراتيجية على ترسيخ نموذج الأعمال الجديد للبلاد حتى عام 2035، وتتمحور أهدافها الأساسية حول حماية

الموارد الطبيعية بكفاءة، وتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، والعمل بجدية على تطوير وتوسيع نطاق استخدام الطاقات المتجددة.

11.3. النقل المستدام وتوفير الأنظمة الذكية للنقل

قامت الجزائر بتركيز جهودها التنموية على محاور رئيسية، شملت تحديث قطاع النقل وتنمية القطاعات الحيوية، إلى جانب معالجة القضايا البيئية والتراثية.

- **النقل المستدام وتوفير الأنظمة الذكية للنقل:** ركزت المبادرات الجزائرية على تطوير منظومة النقل الذكي (ITS) من خلال دعم مؤسسات متخصصة واعتماد تكنولوجيات متقدمة لضمان استدامة وفعالية النقل

- **مركز تنمية التكنولوجيا المتطورة: (CDTA)** كأداة بحثية تابعة لوزارة التعليم العالي، تشرف هذه المؤسسة العمومية (المكونة من 5 أقسام رئيسية ووحدات بحث وتطوير) على مشاريع أبحاث الاتصالات التي تُعد أساساً للنقل الذكي، فضلاً عن أبحاث في ميادين أخرى داعمة.

- **الوكالة الفضائية الجزائرية: (ASAL)** أنشئت في عام 2002 لتكون المسؤولة عن تصور وتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير النشاط الفضائي. يكمن دورها في مجال النقل في تسهيل الولوج إلى نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، وتشرف الوكالة على خمسة أقمار صناعية وتضم في مجلس إدارتها ممثلين عن 15 قطاعاً وزارياً.

- **اعتماد أنظمة تسيير القطارات: (CBTC)** يمثل هذا النظام المتقدم للمساعدة في تسيير القطارات، الذي جرى تطويره ودمجه في محطات المترو والترامواي، لمراقبة المحطات والتجهيزات الإلكترونية ميكانيكية ومرافقتها، وتوفير المعطيات المتعلقة بالازدحام واتجاه حركة المتقلين.

- **مراكز الاستعجالات المرورية:** يتم إنشاء هذه المراكز تحت إشراف وزارة الصحة، مدعومة بفرق الحماية المدنية، لضمان التدخل الطبي السريع في حالات الحوادث المرورية بالمناطق التي تسجل ارتفاعاً في عدد الحوادث.

- أنظمة الكشف الآلي للحوادث: هي أنظمة آلية مصممة لإعطاء إشارات حول مقياس الشارع واكتشاف التوقفات العنيفة، وتهدف إلى تنمية خدمات الطوارئ أو إبلاغ جهات محددة مسبقاً بشكل تلقائي.

- الأجهزة الردعية للكشف عن المخالفات: استخدام أجهزة متخصصة مثل الرادار للكشف عن المخالفات المرورية، خاصة السرعة المفرطة والتجاوز الخطير، لغرض اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المخالفين. (محسن 2024، 161)

- تنمية القطاعات ضمن البرنامج الخماسي (2010-2014): في إطار البرنامج الخماسي، خصصت مبالغ مالية ضخمة لرفع مستوى الخدمات في قطاعات حيوية لتحقيق التنمية المستدامة

- قطاع التربية والتعليم: خصص مبلغ 852 مليار دينار لإنجاز الهياكل التربوية اللازمة لتوفير التعليم لجميع الأطفال. كما خُصص 868 مليار دينار للتعليم العالي، و 178 مليار دينار لقطاع التكوين والتعليم المهنيين.

- قطاع الصحة والمياه: خصص مبلغ 619 مليار دينار لإنجاز 172 مستشفى، 45 مركب صحي متخصص، و 377 عيادة متعددة الاختصاصات بهدف القضاء على المشاكل التي تعترض القطاع كما خصص أكثر من 2000 مليار دينار لتمويل مشاريع إنجاز السدود، وعمليات تحويل المياه، والتصفية، والتزويد بالماء الشروب، بالإضافة إلى إنجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر.

- مجال الطاقة: خصص أزيد من 350 مليار دينار لهذا القطاع بهدف ربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي، وربط 220,000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء. (ساسية 2016، 133)

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اتخذت الوزارة قرارا استراتيجيا بإنشاء 600 ألف مؤسسة في أفق سنة 2020، والتي يتوقع أن تستقطب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل. تم التركيز على عاملي النوعية والإنتاجية وتحديد فروع إنتاجية ذات ميزة نسبية لتهيئتها لدخول الأسواق العالمية. (زكرياء 28-29 ديسمبر 2017، 10)

- الإجراءات البيئية والتراثية والتحسيسية (نقاط القلق والتدخل): تشير الملاحظات إلى أن التدخلات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة، على الرغم من جرأتها، تقتصر إلى الانتظام والتقييم الدوري للنتائج. وتبرز التدخلات في المجالات التالية:

- مجال النفايات الحضرية والصناعية: سيتم تنفيذ برنامج خاص لتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات، بدعم من قرض بقيمة 26 مليون دولار من البنك الإسلامي. ومع ذلك، تعد النفايات الصناعية والبقايا مصدر قلق، حيث أن حوالي 50% من الوحدات الصناعية مجهزة بأنظمة مضادة للتلوث، لكن معظم هذه الأنظمة معطلة حالياً.

- مجال حماية التراث الثقافي: يمثل التراث الأثري سنداً للذاكرة الجماعية. ولهذا الغرض، تم فتح ورشات عمل تعمل حالياً على ترميم التراث الثقافي التاريخي وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية، وتشمل هذه العملية 18 ولاية. (شريف 2020، 114)

- مجال التربية والتحسيس البيئي: يتم التركيز على السياسة البيئية الناجعة التي تهدف إلى تكوين وعي بيئي وربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي. يشمل ذلك إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، بالإضافة إلى تأسيس برامج إذاعية وتلفزيونية تشاركها الصحافة المكتوبة في معالجة ونشر المواضيع الإيكولوجية. (صالح 2018، 214)

4. تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

واجهت جهود الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تحديات جمة، يمكن تصنيفها ضمن محورين رئيسيين:

1.4. التحديات البيئية وإدارة الموارد

- التوسع العمراني وتدهور الأراضي الزراعية: تشهد البلاد تحويلاً هائلاً للمساحات الزراعية إلى مناطق بناء، إلى جانب فقدان المستمر للغابات بسبب الحرائق والطفيليات. وقد أدى هذا إلى انخفاض حاد في نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، حيث انخفض من 1.1 هكتار في عام

1962 إلى 0.35 هكتار في عام 1980، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض ليصل إلى أقل من 0.15 هكتار بحلول منتصف القرن الحالي.

- تلوث الهواء الناتج عن المخلفات والمركبات: يشكل استخدام السيارات القديمة المصدر الأكبر لتلوث الهواء في المدن الكبرى، حيث توجد حاجة ملحة لإخراج نسبة عالية من هذه المركبات من الخدمة. بالإضافة إلى ذلك، يتم التعامل مع حجم هائل من النفايات الطبية (يقدر بنحو 124 ألف طن سنوياً)، والتي تُحرق بأساليب غير سليمة وغير صحية لتقليل التكاليف والتهرب الضريبي، ويشمل هذا 22 طناً من الفضلات المتعفنة شديدة الخطورة و 29 ألف طن من الفضلات السامة.

- تلوث المياه ونقص مصادرها: يعد تلوث المياه تحدياً وجودياً (ألفية "الذهب الأبيض"). وتعود أهم عوامل التلوث إلى قصور خدمات الصرف الصحي وعدم التخلص السليم من مخلفاتها، بالإضافة إلى التخلص من مخلفات الصناعة دون معالجة. وقد حاولت الحكومة مواجهة هذا التحدي بإنشاء محطات لتحلية مياه البحر، حيث بلغت تكلفة إحداها حوالي 25 مليون دولار وبقدرة إنتاجية تصل إلى 200 ألف متر مكعب يومياً. (عزي 2018، 9)

- سوء استغلال موارد الطاقة: يتجسد سوء الاستغلال في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة، حيث تضاعف الاستهلاك الوطني من المنتجات البترولية ليصل إلى 12 مليون طن في عام 2006. ويضاف إلى ذلك الاعتماد المحدود على مصادر الطاقة النظيفة وغير الملوثة، مثل الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية المستخرجة من الرياح.

2.4. التحديات الاقتصادية والاجتماعية

- ضعف وهشاشة معدل النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي، الذي يُقاس بالناتج الداخلي العام، يظل ضعيفاً. ويُظهر الاقتصاد الجزائري هشاشة واضحة لارتباطه المباشر بتقلبات أسعار النفط العالمية وتغيرات المحيط الدولي، الأمر الذي تم إثباته بقوة خلال الصدمة النفطية التي حدثت في عام 1986.

- نقشي البطالة وجهود مكافحتها: لمكافحة ظاهرة البطالة منذ عام 1987، اتخذت الجزائر إجراءات تشمل أجهزة مختلفة من حيث طبيعتها وتمويلها:

- ✓ أولاً: النشاطات التابعة للشبكة الاجتماعية والتشغيل التضامني، وتشمل التأمين على البطالة، وعقود ما قبل التشغيل (التي تم إدماجها لاحقاً)
- ✓ ثانياً: الإجراءات الخاصة بدعم الاستثمار، وتشمل القرض المصغر ومراكز دعم النشاط الحر.

- تقاوم حدة الفقر وتأثير الإصلاحات الهيكلية: ساهمت الإصلاحات الاقتصادية وبرنامج التعديل الهيكلي في الحد من تفاقم الفقر، لكن اعتماد الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال أدى إلى التأثير السلبي على مستويات التشغيل. بالإضافة إلى ذلك، أدى إقرار سياسة الخصخصة إلى التركيز على رفع درجة الكفاءة الاقتصادية، غالباً بإهمال الاعتبارات الاجتماعية. (وهيبة 2018، 93)

4. خاتمة

تعمل الجزائر بشكل حثيث، أسوة بدول العالم النامي، على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة الناتجة عن تداعيات العولمة والالتزامات المفروضة من المنظمات الدولية . تتجسد هذه الجهود في صياغة واعتماد سياسات تنموية تتسم بالملائمة، قادرة على التوفيق بين المتطلبات المتداخلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف نهائي يتمثل في تحقيق التنمية المستدامة .وفي الوقت الراهن، تظهر الجزائر إصراراً وعزيمة على تجسيد التنمية بكافة أبعادها الشاملة، وهي تملك المقومات الأساسية اللازمة لذلك، متمثلة في الموارد الطبيعية والمالية والبشرية الكافية لإحراز تقدم واضح في هذا المسار . ومع ذلك، يبقى تحقيق هذا التقدم معلقاً بمدى التزام فعلي من قبل جميع الجهات المسؤولة—سواء كانوا أفراداً، مجموعات، مؤسسات، أو هيئات متخصصة—بتنفيذ السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية المرجوة. ويتوجب على هذه الجهات تجنب الوقوع في الأخطاء والممارسات السابقة التي عادة ما عرقلت البرامج التنموية أثناء مرحلة التطبيق. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري بناء وتطوير سياسات تنموية تقوم على أسس علمية ونظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الداخلية والخارجية للبلاد، وأن تنفذ هذه السياسات ضمن إطار مؤسساتي متكامل يضمن تلاقي جميع المسارات السياساتية المخططة ويسهل طرح ومناقشة كافة الإشكاليات وتنسيق المساعي المشتركة بين كل الفاعلين.

1.4. نتائج البحث

- تعد رؤية الجزائر 2030 وتطلعاتها الاستراتيجية وطنية فعالة لاعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين جودة الحياة، مع مشاريع ضخمة بين سنوات 2025-2030 كخطوة متوازنة لرؤية الاقتصاد مستقبلا.
- يمثل التدهور البيئي أحد أبرز العوائق أمام تحقيق التنمية المستدامة، خاصة مع مشاكل التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية.
- رغم جهود الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، الا أنها تبقى متأخرة مقارنة بالدول الأوروبية بسبب ضعف الاستثمار في قطاع الصحة والتعليم والابتكار.

2.4. اقتراحات البحث

- لا بد من التعاون مع الدول الرائدة في مجال تطوير الطاقات المتجددة (الشمسية والرياح) والانتقال الطاقوي لتنويع الاقتصاد ورفع القدرة التصديرية.
- اعتماد الاقتصاد الأخضر من خلال شراكات دولية لاعتماد نموذج قائم على الامن الغذائي، كفاءة الموارد، حماية البيئة، والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية.
- ضرورة إضافة اصلاحات هيكليّة كتطبيق مبدأ الملوث يدفع كما هو معمول به في الدول الأوروبية، مع تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، والاستثمار في الهيدروجين الأخضر والتشجير.

5 . قائمة المراجع

- الجليل، جباري عبد». الإستثمار في الطاقة المتجددة :مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة «. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد التاسع ص ص. 246.247 :
- الجودي صاطوري. "التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات." مجلة الباحث، العدد 16، 2016.
- الشافعي، حسن أحمد . التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضة . الإسكندرية، ط: 1 دار الوفاء. 2012 ,
- الشيخ، حمد بن محمد آل . إقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة . الرياض، ط: 1 مكتبة العبيكان للنشر , 2007.
- المتحدة، تقرير منظمة الأمم . تقرير منظمة الأمم المتحدة . الجزائر . 2020 ,

- الهندي، صبري فارس. التنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي. عمان، ط: 1 دار المناهج، 2007.
- بن حليمة سليمة، خضراوي ساسية. "واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر". مجلة دفاتر بواذكس، العدد 6، 2016.
- بوراس، منير. «فاعلية السياحة البيئة كحلقة وصل بين التنمية البيئية ودورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر». مجلة المحامي، العدد 1، 2025.
- بوربعين وهيبه. "التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة في الأبعاد والمؤشرات"، ص: 93. مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، المجلد 4، العدد 4، 2018.
- خشبة، محمد ماجد. "تقرير حالة المستقبل". 2015/2016، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 2016.
- خطاف ابتسام، غياض شريف. "التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات". مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 3، 2020.
- رحمون، السعيد جقيدل، آدم. «القطاع السياحي ودوره في تحقيق التنمية السياحية المستدامة _ السياحة الحموية في الجزائر نموذجا». مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 1، 2023.
- سالمى رشيد، هاجر عزي. واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر. مؤتمر، جامعة البليدة 2، الجزائر: أبحاث المؤتمر العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تجارب بعض الدول، 2018.
- شادي خليفة الجوارنة. إقتصاديات البيئة من منظور إسلامي. عمان: ط 1: دار عماد الدين، 2014.
- عبد العزيز قاسم محارب. الآثار الإقتصادية لتلوث البيئة. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت. التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قيامها. عمان، ط: 1: دار صفاء، 2007.
- قاسم، خالد مصطفى. إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الإسكندرية، ط: 2: الدار الجامعية، 2010.
- كريمة حبيب، عادل زقيرير. "اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وارساء النمو المستدام بين برامج الانعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030". مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 5، جامعة الشهيد حمة الاخضر الوادي - الجزائر، 2018.
- لخضاري صالح. "واقع التنمية المستدامة في الجزائر: الإستراتيجية والجهود". مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 50، 2018.
- مالك حسين حوامة. الأبعاد الإقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة. عمان، ط: 1: دار دجلة، 2014.
- محمد قيطون، زوبيدة محسن. "رؤية تحليلية لمستقبل قطاع النقل كأحد أهداف التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تحليل بعض الدراسات الميداني". مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 9، العدد 2، 2024.
- محي الدين زكرياء. "التنمية المستدامة: حالة الجزائر واقع وآفاق". أبحاث الملتقى الوطني حول المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة. جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر، 28-29 ديسمبر 2017.

منى منصوري. واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات احصائية. جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة- الجزائر: أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020.

نصر رحال أحمد تي. "إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة: تجارب بعض الدول العربية، أبحاث المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة." جامعة فرحات عباس- سطيف-الجزائر، 07-08 أبريل 2008.

وهيبة، بن داودية. "التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في اطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030)." مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 23، الجزائر، 2022.